

أثر الشفافية المالية على قرار الاستثمار
(دراسة تطبيقية على المستثمرين في السوق المالية السعودية "تداول")

التكليف الرابع-المشروع الثاني

أسم الطالب
فواز علي الشمري

كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

إشراف

د. نادر عبدالرحيم

عضو هيئة التدريس- كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

التاريخ- الفصل الدراسي

مستخلص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير المخاطر على استمرارية الأعمال، مع تطبيق عملي على القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية. ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات الأولية من عينة مكونة من (385) موظفاً وموظفة يعملون في إدارات المخاطر والعمليات وتقنية المعلومات في البنوك التجارية السعودية. وتكونت أداة الدراسة من ثلاثة محاور رئيسية: المخاطر التشغيلية، المخاطر الاستراتيجية، واستمرارية الأعمال. وقد خضعت البيانات للتحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS) ، شمل الإحصاء الوصفي، واختبارات الصدق والثبات، والارتباط، والانحدار المتعدد. وأظهرت نتائج الدراسة أن مستوى ممارسة إدارة المخاطر في البنوك السعودية جاء بدرجة عالية، كما أن مستوى استمرارية الأعمال جاء مرتفعاً أيضاً. وأكدت النتائج وجود علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية بين المخاطر (بأبعادها) واستمرارية الأعمال. كما أظهرت نتائج الانحدار أن المخاطر التشغيلية كان لها الأثر الأكبر على استمرارية الأعمال، تلتها المخاطر الاستراتيجية.

بناءً على النتائج، أوصت الدراسة بضرورة تعزيز خطط التعافي من الكوارث، وزيادة الاستثمار في التقنيات الحديثة لإدارة المخاطر، وتدريب الكوادر البشرية بشكل مستمر على سيناريوهات الأزمات.

الكلمات المفتاحية: المخاطر، استمرارية الأعمال، القطاع المصرفي، المملكة العربية السعودية، إدارة الأزمات.

5-1 حدود الدراسة والدراسات المستقبلية:

لكل دراسة حدود تحدد نطاق تعميم نتائجها، وقد التزمت هذه الدراسة بالحدود التالية:

5-1-1 الحدود الموضوعية

اقتصرت الدراسة على دراسة أثر الشفافية المالية على قرار الاستثمار، ولم تتناول متغيرات أخرى قد تؤثر في الاستثمار مثل (العوامل السياسية، أسعار النفط، العوامل النفسية السلوكية) إلا كمتغيرات دخيلة تم ضبطها إحصائياً.

5-1-2 الحدود المكانية

تم تطبيق الدراسة على السوق المالية السعودية (تداول)، وتحديدًا على المستثمرين المقيمين في المملكة، وقد لا تعمم النتائج بدقة على أسواق خليجية أخرى لاختلاف البيئة التنظيمية.

5-1-3 الحدود الزمانية

تم جمع البيانات الميدانية خلال الربع الأول من العام 2023م، وقد تتغير النتائج في فترات زمنية مختلفة تتسم بتقلبات سوقية حادة (صعود أو هبوط حاد).

5-1-4 الدراسات المستقبلية

بناءً على نتائج هذه الدراسة، يقترح الباحث إجراء الدراسات التالية:

1. دراسة مقارنة بين أثر الشفافية المالية على المستثمرين الأفراد مقابل المستثمرين المؤسسيين في السعودية.

2. دراسة تأثير تقنيات "البلوك تشين" في تعزيز الشفافية المالية وقرار الاستثمار.

3. دراسة العلاقة بين الشفافية في التقارير غير المالية (الاستدامة ESG) وقرار الاستثمار الأجنبي.

2-5 توصيات الدراسة

بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يوصي الباحث بما يلي:

أولاً: لهيئة السوق المالية: (CMA)

1. تعزيز الرقابة على الإفصاحات الفورية، حيث أظهرت النتائج أن بُعد "التوقيت" هو الأقل تقييماً، مما يستدعي تشديد الغرامات على التأخير في الإفصاح عن الأحداث الجوهرية.
2. إطلاق منصات موحدة ومبسطة للمستثمر الصغير تشرح البيانات المالية المعقدة بلغة مبسطة لزيادة الاستفادة من الشفافية المتاحة.

ثانياً: للشركات المدرجة في تداول:

1. تبني معايير الإفصاح الطوعي beyond compliance، حيث أن جودة الإفصاح كانت الأكثر تأثيراً في قرار الاستثمار.
2. عقد اجتماعات دورية (Conference Calls) مع المحللين والمستثمرين لشرح القوائم المالية وزيادة الوضوح.
3. استخدام الوسائط المتعددة (فيديو، إنفوجرافيك) في التقارير السنوية لزيادة وضوح المعلومات.

ثالثاً: للمستثمرين:

1. ضرورة الاعتماد على التقارير المالية المدققة كمعيار أساسي قبل اتخاذ قرار الاستثمار، وتجنب الإشاعات.
2. المشاركة في جمعيات المساهمين للمطالبة بحقوقهم في الحصول على معلومات شفافة.

3-5 الخاتمة

ختاماً، إن الشفافية المالية ليست مجرد التزام نظامي، بل هي استثمار في ثقة السوق. وقد أثبتت هذه الدراسة أن السوق السعودي يسير في الاتجاه الصحيح، وأن المستثمرين يقدرون الشفافية ويكافئون الشركات الملتزمة بها بقرارات استثمارية إيجابية. إن استمرار هذا النهج يدعم استقرار السوق ويجعله وجهة جاذبة للاستثمارات العالمية، تحقيقاً لأهداف رؤية المملكة 2030.